



PROVISIONAL

A/35/PV.24
6 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والمشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— خطاب سعادة الحاج الشيخ عثمان علي شاغاري ، الرئيس التنفيذي الأول لجمهورية
نيجيريا الفيدرالية

— المناقشة العامة / ٩ - / (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد فرنانديز (الجمهورية الدومينيكية)

السيد راشد عبد الله (الامارات العربية المتحدة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية
للکلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية
للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون
المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference
Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza,
واحدة من المحضر .

80-62139/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٥

خالد فخامة الحاج الشيخ عثمان علي شاغاري ، الرئيس التنفيذي الأول لجمهورية نيجيريا الفيدرالية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية العامة هذا الصباح الي خالد

سعادة الحاج الشيخ عثمان علي شاغاري ، الرئيس التنفيذي الأول لجمهورية نيجيريا الفيدرالية .

احمد حب سعادة الحاج الشيخ عثمان علي شاغاري ، الرئيس التنفيذي الأول لجمهورية

نيجيريا الفيدرالية الي قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني ان أرحب في الأمام

المتحدة بسعادة الحاج الشيخ عثمان علي شاغاري ، الرئيس التنفيذي الأول لجمهورية نيجيريا الفيدرالية ، وانني أدعو سعادته الي القاء خالابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس شاغاري (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، تجتمع منازمتنا ، الأمام

المتحدة في دورتها العادية الخامسة والثلاثين بينما السحب العاصفة التي تهدد مستقبل البشرية ، تتجمع في أفق الحياة الدولية . وانني لأشعر بثقة بالغة وأمل كبير لأن مهمة رئاسة شؤون الجمعية العامة في هذا الوقت الحائل قد أنيئت بشخص له مثل نزاهتكم وخبرتكم وحكمتكم . تقبلوا اذن ، سيادة الرئيس ، أحر تهانئي . ان انتخابكم هو اعتراف ايضا بما يكتنه المجتمع الدولي من احترام واعجاب كبيرين لدولتكم العريقة جمهورية المانيا الاتحادية ، التي تتمتع دولتي معها بألياب العلاقات الودية . وانني على يقين من انه تحت قيادتكم الحكيمة سوف تحقق هذه الدورة نجاحات عارمة .

ان العام الماضي قد تميّز بأزمات دولية عديدة معقدة كان على هذه المنظمة أن تواجهها . وان افريقيا لتزدهو بوجه خاص لأن سلفكم كان هو السفير سليم احمد سليم من الدولة الشقيقة تنزانيا . انه لم يرأس الدورة الرابعة والثلاثين بثقة وثبات فحسب ، بل انه كذلك تميز برئاسة ثلاث دورات استثنائية للجمعية العامة ، واننا نزجي له ألياب تحيات الشناء والتهانئي . وأود كذلك أن أوجه كلمة مديح واعجاب للسيد كورت فالد هايم الامين العام الموقر .

ان جهوده الرؤوية ومبادراته المبدعة ، قد اصبحت مقياسا لنجاح منازمتنا . ان وجوده السذبي يبعث على اللمأينة ، قد شعرنا به بوجه خاص في مؤتمر القمة الاقتصادية لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في نيسان /ابريل في لاغوس . ان زيارته المتعددة لافريقيا ، قد مكنته من ان يشاركنا في لحظات تاريخية وكذلك أن يهب نفسه لافريقيا بطريقة شخصية ومحبة .

وبالشعور بالزهو البالغ والارتياح ونيابة عن نيجيريا حكومة وشعبا ، أقدم الطيب ترحيب بالدولة الشقيقة الجديدة زمبابوي التي تنضم الى صفوفنا . ولا يمكن الا لأحداث قليلة ، أن ترقى الى مشاعر الفرح والتهلل والأثر الطيب الذي يترتب على استقلال زمبابوي . انني أحيي أخي رئيس الوزراء السيد روبرت موغابي ومواطنيه على ما تميزوا به من شجاعة وبطولة ورباطة جأش . ان انتصارهم يوضح بكل جلاء ان ارادة الشعوب المصممة ، لا يمكن ان تقمع الى ما لا نهاية . انه لا يجعل أى مجال للشك ان شعبا مصمما يكافح من أجل قضية عادلة ويتفانى من أجل استعادة حقوقه ، سوف ينتصر في نهاية المطاف مهما كانت العقبات . ان اخواننا واخواتنا في زمبابوي ، قد أثبتوا للعالم أجمع حقيقة الحكمة القديمة التي تقول " ان نهاية المستبدين تتحدد بارادة ضحايا هذا الاستبداد " .

ان نيجيريا وغانبيا والمجتمع الدولي بأسره ، يمكن أن يزهو عن حق باستقلال زمبابوي . لقد تصادف ذلك مع نهاية العهد الثاني للنضال ضد الاستعمار وضد الاستغلال . ومنذ ١٩٦٠ عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يتضمن اعلانا بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فانما لم تتوان عن جهودها تطل من أجل مؤازرة النضال المشروع للشعوب التي لا تزال تقع أسيرة للاستعمار من أجل استعادة تحررها وحريتها . ان زمبابوي ، التي أنكر عليها حق الاستقلال وقتا طويلا ، قد أصبحت الآن دولة ذات سيادة ومستقلة . وهذا يرجع الى حد كبير لتلك الدفعة التي أعطاهما هذا الاعلان .

وأود أيضا أن أتقدم بأحر تهنئة للدولة الجديدة سانت فنسنت وجزر غرينادين ، على تحقيقها للاستقلال وانضمامها الى الأمم المتحدة . واننا نرغب في اقامة علاقات أوثق مع دولة عضو في الكمنولث وأن نتعاون معها من أجل بناء عالم أفضل وأكثر أمنا وعدالة .

ان عالمية العضوية ، كانت جزءا من الحلم الذي داعب الآباء المؤسسين للأمم المتحدة في هذا المحفل العالمي . ان هذا الحلم قد أصبح الآن حقيقة ، ولكن هذه الحقيقة ينبغي ألا تضللنا وتخدعنا وتجعلنا نقنع بما تحقق ، بل ينبغي أن تحثنا على مضاعفة جهودنا الى حين تحقيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب في كل مكان .

وبشعور عميق بالتاريخ ، أقف أمامكم اليوم . فمنذ عشرين عاما مضت ، وقف المغفور له الحاج أبو بكر تافاوا باليوا رئيس وزراء نيجيريا يلقي أمام هذا المحفل الموقر خطابه بمناسبة انضمام نيجيريا الى المنظمة العالمية . ان عشرين عاما في حياة الأمم قد لا تمثل الا خطوة قصيرة في المسيرة التاريخية الطويلة ، الا أن دولتي ، مثل دول العالم الثالث ، لم تكن بعيدة عن الاضطرابات والتقلع التي ينتوي عليها بناء الدولة . عشرون عاما قد تركت آثارها المؤكدة على حياتنا القومية . وخلال هذه العشرين عاما ، فان رؤساء آخرين لنيجيريا قد جاءوا هنا ليؤكدوا من جديد التزامنا القوي بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة . واليوم ، وقد انتخبت أول رئيس للدولة بطريقة ديمقراطية بعد أكثر من عقد من الحكم العسكري ، فانني آتي الى هنا لأؤكد من جديد رسميا ايمان نيجيريا الخالص بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة . انني أحمل معي الى هذه الجمعية ، بطريقتة مؤكدة وخاصة ، تهيئات وتمنيات حكومة وشعب نيجيريا .

وبينما تصبح العلاقات بين الدول أكثر تعقيدا ، وبينما يصبح التفاهم والاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب أصعب تحقيقا ، وبينما تصبح احتمالات السلم العالمي أكثر ضعفا ، فإن الشعوب تيمم وجهها شطر الأمم المتحدة باهثة عن اجابة . ان الشعوب في كل مكان تود أن تدعم قدرة هذه المنظمة من أجل انقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب . انها تتوق الى أن تعود بالأمم المتحدة الى دورها الرئيسي كأداة فعالة من أجل التنسيق بين وجهات النظر المتباينة ، والتوفيق بين المصالح المتضاربة ، والمبادرة بأعمال جماعية يمكن أن تدعم تطلعات البشر من أجل السلام والعدالة والحرية .

ان . . . ٥٠ عام من الحكم الاستعماري من جانب الدول الأوروبية ، لم تنجح في تحطيم صورتنا كإفريقيين ، كما أنها لم تخدم تعطينا الى أن نكون أحرارا والى أن نكون شعوبا محترمة ، من أجل تنمية مواردنا لصالح شعوبنا . وفي الأعوام العشرين الماضية ، فإن زهاء أربعين دولة إفريقية قد حققت حريتها واستقلالها . وخلال هذه الفترة ، فإن بعضها قد خاضت هروبا أعلية ، ولا يرجع ذلك الى خلافات في الأيديولوجية أو العرقية ، بل انها خاضت الحرب من أجل الدفاع عن مكاسبها التي حققتها من استقلالها ، ومن أجل احباط التدخل الأجنبي في شؤونها ، ومن أجل دعم مكاسبها السيادية . ان بعض الدول الإفريقية - وهذا يبدو للأسف - قد هارت بعضها البعض الحدود ، ولكنها لم تعارب من أجل استعمار أية دولة ، بل من أجل الدفاع عن كيانها الوطني ومن أجل حماية وحدة أراضيها ، كما أن البعض حارب من أجل استقلاله . وخلال التوتر والنزاعات التي سادت في العشرين عاما الماضية ، ما من دولة إفريقية مستقلة قد فقدت استقلالها ، ويتطلع المزيد الى الحرية وسوف يحقق حريته واستقلاله ، وان ناميبيا وجنوب إفريقيا ، قد أصبحتا قباب قوسين أو أدنى من ذلك ، ولا شك أنهما سوف تتحرران عما قريب . ان الرسالة واضحة وجليية . ولن تستعمر إفريقيا بعد الآن ، ولن يتهاون الإفريقيون بعد الآن بالنسبة للعيش تحت السيطرة العنصرية والاستغلال .

وفي الأسبوع الماضي ، فإن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية أخى العزيز سعادة السيد سياكا ستيفنس رئيس سيراليون ، قد خاطب هذه الجمعية بشأن المشاكل الاقتصادية والسياسية الإفريقية . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أزجي تحية له على جهوده الدائبة التي يبذلها

نيابة عن قارتنا . ان حنكته السياسية تعكس تماما ذلك التأكيد الجديد الذي تركزه افريقيا على التنمية الاقتصادية بعد عقود كان شغلها الشاغل فيها هو الحفاظ على استقلال اراضيها وشعبها .

وفي ابريل الماضي ، فقد تشرفت بالترحيب باخواني رؤساء دول وحكومات افريقيا في المؤتمر الأول فوق العادة لمنظمة الوحدة الافريقية الذي كرس لبحث المشاكل الافريقية لقارتنا . ولقد كان يحدونا التصميم على تحقيق أهداف الخلاص الاقتصادي ، ولذلك فقد اعتمدنا خطة عمل لاغوس من أجل تنفيذ استراتيجية موروفا للتنمية الاقتصادية في افريقيا . ولقد كنا واقعيين في الاعتراف بهذه الوثيقة التاريخية التي ، مثلها مثل النضال من أجل التحرر ، قد حاربنا من أجلها وحققنا من أجل التحرر الاقتصادي . ولكن في عالم متكامل ، فان جميع الدول بمثابة فريق من متسلكي الجبال . اننا نحتاج لبعضنا البعض ، ونحتاج لكي يشد بعضنا أزر البعض . اننا نرحب بذلك التعاون البناء مع بقية المجتمع الدولي ، بينما نشعر في تلك المهمة التي تتلوى على تحد والتي نتناول فيها مشاكل فترة ما بعد الاستعمار في قارتنا .

ان افريقيا لاتزال تحمل جراح تاريخ طويل من النهب والحرمان ومن آثار تجارة الرقيق والعدوان الأجنبي والاجحاف السياسي والاقتصادى . ان الأزمة الحالية في الاقتصاد العالمى تنشرحاها في افريقيا . وفي بعض مناطق العالم الثالث فان المفاوضات الدولية الجارية بشأن التجارة وتدفعات رأس المال وما الى ذلك قد تعني النمو عن طريق اسهام فعال في الأسواق الدولية الرئيسية والمؤسسات . وبالنسبة الى معظم افريقيا فان هذه المفاوضات تخص البقاء ذاته . ان بقاء بعض أمتنا تهدده بوجه كبير القوى الاقتصادية المعادية والكوارث الطبيعية .

اننا في افريقيا سوف نستغرق أعواما طويلة قبل أن نمارس حق المساواة التامة والاسهام الفعال في النظام الاقتصادى الدولى الراهن . ورغم الثروة الطبيعية الطائلة ، والموارد الافريقية فان قارتنا لاتزال أقل القارات نموا وشعبونا أكثر الشعوب حرمانا . ان هذا العجز المهيمن يسخر من استقلالنا السياسى ، ومن ثم فاننا مصممون على أن نحقق التقدم ، وينبغى أن نرفض دعم اقتصاديات الدول الغنية بمواصلة بيع المواد الخام الرخيصة والأيدى العاملة الرخيصة لها في مقابل سلعها المصنعة الباهظة الثمن .

وأعتقد ان الوقت قد حان لهذا المجتمع الدولى لكي يتناول القضية الخطيرة الخاصة باعادة بناء افريقيا . وفي هذا الصدد ، فانه ليس هناك دولة خارج القارة لم تحقق بشكل أو بآخر مكاسب من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في افريقيا . وفي أعقاب المداولات الهامة للجمعية العامة الخاصة بالتنمية الدولية الجديدة والمفاوضات الشاملة فاننى أدعو الجمعية الموقرة لأن تبدأ عقدا من أجل اصلاح افريقيا يكون بمثابة خطة رئيسية للانعاش الاقتصادى لافريقيا ، واننى أوجه هذا النداء بشعور عميق بالمسؤولية . ان اعادة هيكلية النظام الاقتصادى العالمى لكي يتمشى مع مقتضيات النظام الاقتصادى الدولى سوف يساعد على ذلك ، ولكن على المدى الطويل . والمطلوب اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لمعالجة الموقف الاستثنائى في افريقيا . لقد شاهدت كثيرا من البؤس والاضمحلال اللذين يضربان أطنا بهما في افريقيا مما يتطلب أن نعلن بدء عقد خاص للانعاش الاقتصادى فى افريقيا .

ما من قارة تحدد مشاكلها جدول الأعمال الدولى أفضل من افريقيا . ومن ثم فاننى أعترزم أن أركز على المهام الافريقية ومشاكلها لأن مصير نيجيريا يرتبط ارتباطا وثيقا بثروات جميع الدول

الافريقية وجميع الشعوب الافريقية . ونتيجة لذلك ، فاننا سوف نواصل الكفاح من أجل استعادة حقوق وكرامة الانسان الاسود ، في كل مكان ؛ ذلك الانسان الذي طالت معاناته من الاندال والتمييز .

ان الموقف في ناميبيا لا يزال مصدر حرج وقلق لهذه المنظمة . انه لا يزال يقوِّض ارادة ومصداقية الأمم المتحدة ، وقبل كل شيء فانه لا يزال يثير أسئلة خطيرة بشأن الشعور بالكرامة وحسن النية لدى بعض الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . هناك أسئلة خطيرة بشأن واجباتها ومسؤولياتها تجاه الميثاق . ان حق النقض لم يكن المقصود به أن يستخدم فقط من أجل حماية المصالح الذاتية ، بل بالأحرى كان يقصد به دعم الأهداف والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة ، ومن أجل تشجيع ممارسة القانون الدولي والأخلاقيات الدولية .

ان نيجيريا لن تتهاون بعد الآن تجاه تلك الاستفزات التي تقوم بها جنوب افريقيا أو التكتيكات التسوية لحلفائها في الكتلة الغربية فيما يتعلق بتقرير المصير وحكم الأغلبية في ناميبيا . اننا نندد تنديدا بالغا بالتواطؤ بين جنوب افريقيا وبين حلفائها الغربيين ، هذا التواطؤ الذي لا يزال ينكر على شعب الاقليم حقوقه الثابتة . لقد مضى أربعة عشر عاما منذ سلمت محكمة العدل الدولية قرارا يفيد بأن جنوب افريقيا ليس لها حق قانوني أو أخلاقي للحفاظ على ادارتها وحكمها الفاسد في ناميبيا . وعلاوة على ذلك فقد مضى أكثر من عامين منذ قام مجلس الأمن بتأييد مقترحات الدول الغربية الخمس من أجل انتقال ناميبيا الى الاستقلال ، لذلك فانني أجد انه من غير المقبول أن يستمر استقلال ناميبيا موضع تعنت وتشدد من جانب جنوب افريقيا .

بيدولي أن الرسائل الأخيرة المتبادلة بين الأمين العام للأمم المتحدة وبين حكومة جنوب افريقيا تدعو الى اجراء عاجل ، كما انها تتيح فرصة أخرى ، اذا كان هناك داع حقيقي لذلك ، للأمم المتحدة لكي تختبر النوايا الحقيقية لحكومة جنوب افريقيا . ان فريق الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال ، عليه ان أن يقوم بعمله دون أي تأخير من أجل الاضطلاع بمهمته والاشراف على انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا حتى يمكن للدورة القادمة للجمعية العامة أن تشهد ناميبيا وقد تبوأ مكانها الصحيح في المجتمع العالمي للأمم .

وخلال الأعوام الثلاثة والثلاثين الماضية فان سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا قد بحثت وتم شجبها في هذه الجمعية الموقرة . لقد أصبح من الجلي أن الطريق الوحيد الباقي أمانا من أجل القضاء على ذلك هو فرض العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق . وان ندعو الى توقيع العقوبات ، لاسيما حظر البترول لاستكمال الحظر على الأسلحة ضد جنوب افريقيا ، فاننا نود أن نؤكد أن ميثاقنا يحدد عقوبات من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، ومن ثم يحدوني أمل خالص في أن المؤتمر الدولي الخاص بتوقيع العقوبات ضد جنوب افريقيا ، الذى تنتوى الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية عقده في العام القادم في باريس ، سوف ينجح في تناول هذا الموضوع الهام كبديل فعال لاستخدام القوة من جانب الأمم المتحدة ، ولكسى يؤدي الى مولد مجتمع جديد في جنوب افريقيا .

لكن العقوبات وحدها ليست كافية من أجل تحطيم التفرقة العنصرية والعنصرية في جنوب افريقيا ، ولكنها يمكن أن تستخدم من أجل مؤازرة النضال المسلح . ان هذا النضال يزداد قوة الآن . واذا ما أصرت جنوب افريقيا على الاستمرار في تحديها للارادة الدولية من أجل احداث تغيير جذرى في سياساتها فما من أحد منا له الحق في أن ينكر على المواطنين في جنوب افريقيا نضالهم الذى سوف يحظى بتأييدنا التام . سوف نواصل مساعدة وتشجيع ومؤازرة هذا النضال بكل قوانا وبجميع مواردنا . ان شعب جنوب افريقيا لن يتوانى أبدا عن هذا النضال حتى يتم تحقيق الانتصار النهائي . ان انتهاء الفصل العنصرى والعنصرية في جنوب افريقيا يعتبر بمثابة تحمد لعصرنا ولهذا العقد ، وان تحقيق هذا الهدف سوف يشكل الانتصار الأكبر للبشر على قوى الشر والاستعمار .

ولقد حدد التكافل العالمي أخيراً في إطار اقتصادي ضيق . وإذا أخذنا في الاعتبار أبعاده التامة للسلام والأمن ، فإنه يسيطر على كل جانب من جوانب الحياة الدولية اليوم . وما من مجال نجد فيه هذا المفهوم أكثر تأثيراً من الشرق الأوسط وهي منطقة قريبة لأفريقيا ، وترمز لشبيء سام بالنسبة إلى بلادى .

إن الموقف في الشرق الأوسط ، يثير قلقاً بالغاً بالنسبة إلى نيجيريا . فعلى الصعيد الدولي ، لم نأل جهداً في مجالس منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز من أجل السعي وراء حل عملي ودائم يتمشى مع أسس متطلبات السلام والعدالة . ونحن لا نعتقد بأن السلم والعدل يتعارضان .

وإذا كان لجميع بلدان المنطقة أن تتمتع بحق الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بعيداً عن خطر استخدام القوة ، فأننا لا يمكن أن نغفل عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وفيما يتصل بالأفريقيين ، فإن حقوق تقرير المصير وبناء الدولة والاستقلال ، هي حقوق مقدسة . وبالنسبة إلى قارة يمكن أن تقع بسهولة ضحية للقوة العسكرية والاحتلال ، فإن ذلك الأمر غير مقبول بالمرّة . وبالنسبة إلى شعب يؤمن بالأمم المتحدة ، فإن احتقار وعدم احترام قرارات مجلس الأمن لا يمكن أن يكون لهما ما يبررهما .

وفي رأبي ، فإن رفض إسرائيل المستمر ، التسليم بأنها لا يمكنها أن تواصل التمتع بالشرعية وبالحدائق القائمة على أساس خطة تقسيم فلسطين الصادرة عن هذه المنظمة وأن تنكر في نفس الوقت الحقوق والشرعية المقابلة لاقامة دولة للفلسطينيين بموجب هذه الخطة ، ليشكل أكبر عقبة في طريق السلام الدائم في الشرق الأوسط . إن عرب فلسطين يتبغى بل يجب أن يمكنوا من العيش في دولة مستقلة ذات سيادة . إن نيجيريا تؤيد بثبات هذا الحق الشرعي للفلسطينيين في وطنهم . إن إسرائيل لا يمكن أن تتوقع تطبيع العلاقات مع نيجيريا وأفريقيا بينما تواصل تحديها للـرأى العام العالمي وتحتل الأراضي العربية التي استولت عليها في ١٩٦٧ . كما أن نزع ملكية الأراضي العربية من جانب واحد ، واقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، يجعل أي مناقشة مجددة لتطبيع العلاقات في ذلك الوقت أكثر صعوبة . إن الاجراء الإسرائيلية الأخير الذي يرمي إلى تغيير الوضع الدولي الراهن للقدس ، كان بمثابة صدمة لضمير شعبي الذي تعني القدس بالنسبة إليه مفهوماً خاصاً وكبيراً . ومن ثم ، فأننا لا نستطيع ولن نقبل هذه التدابير .

وفي مواجهة هذه التحديات العديدة التي تواجه الانسانية ، فلا حاجة بي الى أن اؤكد مدى أسف حكومتي ازاء هذا النزاع المأساوي الراهن بين بلدين غير منحازين هما ايران والعراق . انني اضم صوتي الى تلك النداءات العديدة من أجل ضبط النفس ، واقامة السلام بين البلدين الجارين .

ان الاحداث الاخيرة ليست مدعاة للسرور . ولا تزال التوترات والازمات التي نمت في العام الماضي بغير حل . لقد اكتسب سباق التسلح دفعة خطيرة وجديدة ، في وقت نجد فيه ان مؤتمر الاستعراض الثاني لاطراف معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية قد اخفق في عمله . ان الحوار بين الشمال والجنوب بشأن المشاكل الاقتصادية في العالم ، قد تجدد وتوقف نتيجة لعدم القدرة التي يؤسف لها بالغ الاسف من اجل الاتفاق حتى على الاجراءات اللازمة لبدء المفاوضات . ان الجمود الحالي في مناخ المفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، ينطوي على آثار تسبب الرعب لنا جميعا ، كما ان العالم يقف على شفا مأساة تهدد بقاءه .

قد تكون المخاطر جد عظيمة ، ولكن لا يمكن ان يبعث هذا على ياسنا . ان احتياجاتنا والزمن الذي نعيش فيه ، يتطلبان الحنكة السياسية مصحوبة بالشجاعة ووضوح الرؤية . الشجاعة لكي نفعل ما ينبغي ان نفعله ، ووضوح الرؤية من اجل تحديد متى وأين نبدأ . ان الموقف الدولي المضطرب الراهن والتحديات والمسؤوليات الخاصة بحماية مصير البشرية ، تدفعنا الى الوقوف برهة لكي نتمعن في الامور . ان الوقت قد تغير ، كما ان الظروف قد تغيرت . ان المفاهيم والهيكل التي عجلت بالازمات الدولية الراهنة ، لا يمكن ان تظل بدون تغيير . ان أية مؤسسة عضوية بغير الوسائل التي تدعوها الى ان تتكيف من اجل التغيير ، لا تحمل اسباب بقاءها .

ان لدينا الرجال والسبل من اجل مواجهة تحدي الثمانينات وما وراءها . ان مبلغ ٥٠٠ بليون دولار تنفقها البلدان المتقدمة على البحوث العسكرية والتنمية منذ ١٩٦٠ ، تتجاوز بكثير ثلثي ما تتطلبه البشرية من اجل القضاء على الفقر والمهانة . وينبغي ان يتحقق نزع السلاح ، سيما نزع السلاح النووي ، من اجل انقاذ البشرية من قلق بالغ وابادة محققة ، ويجب ان يكون هناك نزع سلاح من اجل تحرير الموارد للتنمية . ان تبرير الحفاظ على اسلحة نووية ، كان بالنسبة الى امرا سلبيا دائما ، ان الاسلحة التي يمكن ان تؤدي الى حرب عارضة وتقدر على تحطيم البشرية كلها ، لا يمكن ان تكون رادعا للحرب .

ان الدول الاعضاء في منظمة الاوبك ، رغم اسباب اللوم الكثيرة التي توجه اليها ، قد اوضحت بكل جلاء ما يمكن للبلدان النامية ان تفعله لكي تساعد نفسها وغيرها من البلدان الاقل حظا من النمو . ولقد اوضحت كيف يمكن للبلدان النامية المنتجة للمواد الخام ان تنظم صفوفها من أجل حماية حقوقها الاقتصادية . ولقد اوضحت كيف يمكن وقف هذا الاتجاه التاريخي حيث نجد أن البلدان الغنية تزداد ثراء على حساب البلدان الفقيرة . ومن ثم ، فانه مما يبعث على الاسف ان جهودا كبيرة تبذل من اجل تضليل الرأي العالمي بشأن دور الطاقة في الازمة الاقتصادية السائدة . لقد ارتفعت اسعار الاوبك بنفس نسبة التضخم والاسعار التي أدت اليها التكاليف الباهظة للسلع المستوردة والخدمات وكذلك سعر الدولار المتذبذب .

ان البلدان الصناعية الغنية ، ينبغي ان توضح استعدادها للقبول بأن النظام الاقتصادي الدولي الراهن الذي يقوم على اساس انماط امبريالية من ناحية الفكر والعلاقات والذي ينكر الفرس المتساوية للبشر اجمعين ، لا يمكن ان يظل قائما ، وينبغي ان تقبل انه لا يمكن ان يتحقق أي تقدم دائم مغزى بشأن القضايا ذات العلاقة المباشرة بها الا اذا كانت على استعداد للقيام باصلاحات كان ينبغي ان تتم منذ وقت طويل بشأن قضايا مثل النقد والتمويل وتدفق الموارد والتصنيع والتجارة واجراءات الحماية والتي هي امور ضرورية من اجل تحقيق مطامح البلدان النامية .

ان الدول الصناعية الغنية ينبغي ان تضطلع بمسؤولياتها تجاه دول العالم الفقيرة والتي كسبت منها الكثير من ثرواتها ومواردها ، وينبغي عليها ان تتناول تلك القضية الملحة الخاصة بكيفية مساعدتها بروح رحيمة وبخاصة تلك الدول الأقل نمواً ، والتي اصبحت الآن تشوّء بحملها من الفقر ومن المماح التي لا تستطيع تحقيقها .

سيدى الرئيس ، لقد بدأت برسالة تهنئة لشخصكم الموقر ، وأخرى على بعض الانجازات البارزة في الساحة الدولية ، وأود ان اختم كلمتي بنغمة أمل ، ان ما يبعث على تشجيعي - ان انظر الى الوراء - هو ما يمكن ان يتحقق اذا ما قامت الدول الأعضاء ، ايماناً منها بمثل ومبادئ الميثاق ، بالا تفاق على العمل من أجل حلول لمشاكل عصرنا الكبرى .

لقد قطعنا بضع خطوات ولكن لا يزال أمامنا شوط طويل . لقد احرزنا بعض التقدم ولكن نهاية الرحلة لا تزال بعيدة ، ولكن علينا ان نصل اليها . ومنذ بداية تاريخ الانسان فان العالم كان محفوفاً بالنزاعات والحروب . هذه هي مأساة الوجود الانساني . ان السؤال الكبير هو هل يمكن للانسان ان يعيش مع جاره في توافق تام ؟ هل يمكن لمناطق النزاع ان تقل ؟ وباختصار هل يمكن تحاشي الحروب ؟ قد يجيب البعض بنعم ، وقد يجيب البعض الآخر بلا ، ولكن مهما كان الجواب فهناك شيء لا يمكن ان يكون موضع نزاع في هذا العالم ، وهو اننا سوف نحقق المكاسب في عالم يرفرف عليه السلام وسوف نخسر الكثير في عالم تسوده الحرب . وينبغي لذلك ان نلتزم جميعاً من أجل تحقيق السلام في العالم .

ان أملنا الكبير من أجل تحقيق السلام يكمن في الأمم المتحدة . ان مشاكل العالم تتضاعف يوماً بعد يوم من ناحية العدد والتعقيد . وانا ما كان على الأمم المتحدة ان تواجه هذه المشاكل وان تعكس تلك الزيادة الطائلة في عدد وقوة عضويتها فان عليها ان تقوم ببعض اشكال التغييرات التنظيمية . انني لا أشير فقط الى التغيير في منهج عملها وعملياتها من أجل تحقيق مزيد من الفاعلية . ان بعض الاصلاحات المؤسسية والهيكلية ينبغي ان تبحث من أجل اضعاف الديمقراطية على عملية صنع القرار . ونستعري الانتباه بوجه خاص الى اقتراح زيادة عضوية مجلس الأمن ، الذى تؤيده نيجيريا بكل قوة .

اننا جميعاً منفردين ومجتمعين ينبغي ان نكون على استعداد لكي نلعب دورنا في هذه

المحاولة الجليلة من أجل ضمان بقاء العدالة والسلام . وكما لاحظت فان السلام لا يمكن ان يتحقق بمجرد قرار أو اعلان . انه يمكن ان يتحقق فحسب عن طريق الالتزام . ان التكتيكات التسوية لن تجدي نفعا . اننا لا نطلب من أي دولة ان تتخلي عن مصالحها القومية ، ولكننا نطلب من جميع الدول ان تتسم بالتعقل في مسعاها لتحقيق هذه المصالح .

ان العالم يقف على أعتاب عقد هام وجديد ، عقد للتجديد والتغيير ، عقد تحد وأمل ، عقد فرص ومخاطر . وسوف يعتمد كنه هذا العقد على ما سوف نصنعه منه . وانا ما توفرت حسن النية فاننا يمكن ان نصنع من هذا العقد عقد انجازات ايجابية للبشر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، فاني أشكر فخامة الحاج الشيخ عثمان علي شاغاري الرئيس التنفيذي الأول لجمهورية نيجيريا الفيدرالية ، على البيان الهام الذي القاه توا . وبالاصالة عن نفسي أود ان أشكر فخامته على الكلمات الطيبة التي وجهها الي شخصيا ، والى بلدي .

اصحاب فخامة الحاج الشيخ عثمان علي شاغاري الرئيس التنفيذي الأول لجمهورية نيجيريا الفيدرالية الي خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة مناقشة البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد فرنانديز (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : انني ان أتحدث للمرة الاولى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ قيامي بتولي مسؤوليات وزارة خارجية بلادى أرجو منكم سيدى ، رئيس الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، أن تتقبلوا أطيب تمنيات الجمهورية الدومينيكية لكم من خلال وفدنا الذى أتشرف برئاسته .

سيدى الرئيس ، اننا على ثقة من أنه بفضل ادارتكم الحكيمة وتفانيكم في خدمة قضية الانسانية ، وهي بلا شك انقاذ الأمم الأعضاء في منازمتنا " من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية مرتين أحرزنا يعجز عنها الوصف " ، فانكم سوف توجهون جهودنا نحو أفضل الحلول للمشاكل المعروضة علينا في جدول الأعمال والتي تصل في بعض الأحيان الى مجلس الأمن .

أود أيضا التعبير عن امتناننا العميق للسفير سليم أحمد سليم وذلك لجهوده الجديرة بالثناء التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة والدورات الاستثنائية التي تلتها . ويشرفنا أيضا أن نرحب بالمضامين الجديدين في منازمتنا العالمية وهما : جمهورية زمبابوى ، الأمة التي توجت كفاحها الصعب والعسير من أجل الاستقلال بالنجاح ، وجمهورية سانت فنسنت وجزر غرينادين التي باشتراكها في أعمال الجمعية العامة سوف تشرى مجموعة امريكا اللاتينية التي لقيت منها ترحيبا أخويا .

ان الجمهورية الدومينيكية منذ الأيام الاولى لاستقلالها أعطت الدليل على البسالة والشجاعة والتفاني من أجل الحرية وذلك بالرغم من التجارب العسيرة التي تعرضت لها على مر التاريخ نظرا لتقلبات السياسات الدولية التي استطاعت أن تخن منها الى حياة مستقلة معززة لدرجة يمكننا أن نقول فيها ان بلادنا هي أحد البلدان القليلة التي استعادت ، دون معونة خارجية ، وضعها كدولة مستقلة ذات سيادة ، ذلك الوضع الذى كانت قد فقدته نتيجة التدخلات المسلحة التي قوضت مؤسساتها الجمهورية والتي وبالرغم من استمرارها لفترات معينة الا أنها لم تنجح في اخمد الروح الوطنية .

وتبعاً لذلك فاننا على قناعة تامة بأن شعب الجمهورية الدومينيكية قد وصل الى درجة من

النضج تنبني على فكرة الديمقراطية، كما وصفها ابراهام لنكولن صانع الولايات المتحدة الأمريكية في قوله " حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب " ، والتي أرشدتنا على مدى التاريخ ، وشكلت جزءاً من روحنا الوطنية ولب الدفاع عن قارتنا .

اننا بلد محب للسلام تغلبت على سوء النوايا المعارضة في السياسة الداخلية عبر السنوات . ورغم ذلك فاننا ننتهج سياسة ثابتة من الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهذا هو محور علاقاتنا الدولية .

ومما يثير الدهشة ، أنه في مواجهة الصعاب التي عشناها فان فكرة الحرية استمرت قائمة في عقول أبناء شعبنا بالرغم من الكثير من الأحداث التاريخية المماثلة . ولقد شهدنا تدخلات مختلفة وديكتاتوريتين مستبدتين دامتا لوقت طويل ، ولكن رغم ذلك أمكن لأبناء شعب الجمهورية الدومينيكية أن يحتفوا في حياتهم كموالدين بتلك القيمة الروحية الأسمى الحرية ، والتي نالست تغذي جذورها العميقة عن طريق المثل العليا لرجال شعبنا حاربوا ليوليا وبذلوا دماءهم من أجل إقامة الجمهورية الدومينيكية في عام ١٨٤٤ .

ومن دواعي فخرنا أن نرى في بلادنا أن الحرية تعني أيضا حكم القانون وهو الحق الموروث لجميع الرجال والنساء دون تمييز ، ان مؤسساتنا تضمن احترام حقوق الانسان بكل حزم ، وللجميع الحق في رغيف العيش اليومي وفي الأمن والكرامة . انها التضامن بين المجتمعات ، واحترام لكرامة الرجال والأمر ، تضامن في الكفاح المستمر ضد البربرية وأعمال العنف المنظمة . وفوق كل شيء انها النضال المستمر من أجل العدالة في إطار الديمقراطية نقية ومسئولة . وهذا هو القانون الإلهي .

وفي ظل هذا الإطار الواسع للحرية تتطلق المسؤوليات العديدة للحكومة الحالية فسي الجمهورية الدومينيكية ، وذلك منذ نهاية آخر الديكتاتوريات التي شهدتها بلدنا والتي دامت ثلاثين عاما حتى عام ١٩٦١ . لقد تعرضت بلدنا خلال هذه الفترة لسياسات ديكتاتورية وحرب أهلية ومّرت بفترة انتقالية ، ثم انتقلت الى مبادئ الجمهورية التي تحكمنا اليوم .

لقد انتقلنا الى دولة سيادة القانون وتعبئة مواطنينا . ولقد عززنا موارد بلادنا ، وذلك على الرغم من الأعاصير الشديدة التي ألمت ببلادنا في عام ١٩٧٩ وكان آخرها اعصار " آلن " .

لقد قلعنا - اريكا - لويلا ونحن الآن نقوم بارساء أساس سياسة اصلاح زراعي جديدة . ونحن نعمل على تمبئة جميع القوى من أجل النهوض بالتنمية التي ستؤدي بنا الى اقتصاد يحقق استقرار مالية جمهوريتنا .

كذلك فاننا نوسع من علاقاتنا الخارجية برؤية جديدة للتقارب مع دول اخرى واتخاذ منهج عملي في علاج المشكلات . كما اننا بصدد توقيع صكوك شائبة تليق بالمجتمعات الحديثة . كذلك فاننا نشجع المصالح المشتركة والأسواق المفتوحة والتسهيلات الرشيدة من أجل تدعيم الاستثمارات المشتركة وبرامج اخرى مشابهة تؤدي بالضرورة الى استخدام أفضل للعمالة والحد من البطالة في المناطق الريفية وفي المدن .

وفي هذا الميدان فأننا نتقدم في مجال الاتصالات التي لا غنى عنها من أجل تحقيق الثورة الشاملة دون اسالة الدماء ، ونحاول تحقيق حرية الصحافة لجميع وسائل التبصير والفكر ، وهي حرية غير محدودة بتاتا لدرجة انها تدعو في بعض الأحيان الى المبالاة .
وفي خلال العامين الأخيرين ، فقد اقتنعنا في بلادنا بأن الاتجاهات الحديث للسياسة الدولية تتطلب من الدول ألا تلقي بنظرها الى الماضي وألا تنظر الى الأمور السلبية التي ميزت علاقاتها المتبادلة . وهذا هو الأسلوب الوحيد لتفادي المواقف العقيمة حيث أن التقدم يسير على عكس ذلك ويسير في اتجاه العلاقات الدولية الطيبة التي من شأنها ان تفتح الطريق امام التضامن والتعاون والسلام وبين الدول .

وفي الانفتاح الجديد للسياسة الخارجية لبلادي ، فاننا قد فتحنا صفحة جديدة من تاريخنا وننظر بروابط حقيقية من الصداقة الى علاقاتنا بجمهورية هايتي وهي دولة مجاورة لنا نشترك معها في امتلاك جزيرة واحدة وهذا حدث فريد في العالم . ونظرا للأفكار الجديدة ، فإن السياسة الجزرية لحسن الجوار مع تلك الدولة الشقيقة تتمتعز كل يوم بقدر متزايد وتتيح لنا امكانيات أفضل للتبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، ونأمل في تكريسها في وقت قريب في مواثيق دولية بناءة . وبالتالي فاننا نفكر بلا أدنى شك في اقامة سوق تتفق مع واقعنا بصفة خاصة على طول الحدود تأخذ في اعتبارها بشكل واقعي مصالحنا المتبادلة .

وفي اطار العلاقات الاقتصادية والتجارية ، فقد قمنا بتوقيع اتفاقية تجارية بين الدولتين مملوءة بالآمال تنص على اقامة منطقة تجارة حرة من أجل المنتجات القادمة من كلا البلدين وهذا سوف يقدم قدرا كبيرا من التسهيلات . وقد قمنا أيضا باعداد جدول زمني لتخفيض الرسوم على الواردات لبعض المنتجات المحددة ، وتعتبر القائمة الأولى وكذلك القائمة الثانية منها كمرفقات للاتفاقية . كما نقوم الآن بتشكيل لجنة دائمة من أجل تحديد المنتجات التي ستكون محل تفاوض والتي سوف يتم اختيارها لكي تدرج في الجدول الزمني لخفض الرسوم على الواردات وبشأن تسهيل الحصول على شهادات المنشأ . . . الخ . وهذه كلها أمور ذات أهمية بالغة .

وهناك موضوع هام آخر يتعلق بالنقل البري ينص على التعاون في هذا المجال ونقل المواد من مصادر الانتاج الى اماكن الاستهلاك وذلك في اطار اتفاقية صداقة من شأنها ان تقرب بين الشعبين الشقيقتين في ظل روح من التعاون الدولي .

وهناك فصل جديد من العلاقات بين دولتينا ، وذلك عندما قام انطونيو غوزمان وجان كلود ديفالبيه في ٣٠ من شهر أيار/مايو ١٩٧٨ بمعاونة كل منهما الآخر في مدينة جيماني مالباس . وبالتالي فان الدولتين تعرفان أنه لا يوجد شيء تخشيانه لأنه قد بدأ عهد جديد في علاقاتهما كما انتهى عهد آخر منذ سبع عشرة سنة .

ومنذ بدأ السكان الأصليون الذين استوطنوا على جانبي الجزيرة الصراع من أجل السيطرة عليها ، فان شعبينا لم يعيشا الا بطريقة من ثلاث : مواجهة كل منهما الآخر ، أو ان يدير كل منهما ظهره للآخر ، أو ان يسيطر كل منهما على الآخر ، وذلك حتى جاء انطونيو غوزمان ، وجان كلود ديفالبيه . والآن فان شعبينا بقيادة رجلي الدولة هذين قد بدأ حياة جديدة ، حياة من الصداقة ، حياة من النوايا الحسنة ، وحياة من التعاون .

وهذه النوايا الصادقة ، قد تم التعبير عنها بواسطة دون انطونيو غوزمان عندما رحب بجان كلود ديفالبيه رئيس هايتي ، في جيماني مالباس ، في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ حيث قال : ان الصداقة وحسن النوايا والتعاون ، تشكل ألف باء السياسة الخارجية للرئيس جوزمان تجاه هايتي وللرئيس ديفالبيه تجاه الجمهورية الدومينيكية بدلا من المواجهة ، وبدلا من الاختلافات العقيمة ، وانما اليوم ترسي رغبة قوية من أجل العمل ، وتصميم على العيش في سلام كأخوة اشقاء .

ومما يدعو الى السرور ان الجمهورية الدومينيكية لم تعد عدوا لهايتي ، كما ان هايتي لم تعد عدوا لها . واذ القينا نظرة على الحقيقة ، فان شعبينا لم يكونا أبدا اعداء ، وان الاعداء هم قلة من الرجال كانت تحكم شعبينا . وبينما اختار من كانوا في السلطة بالأمس الحرب ، فقد اختار من هم في السلطة اليوم السلم ، وان التلمة التي ظللت العلاقات بين بلدينا قد حل بدلا منها شعاع من النور .

واليوم ، فان دولتينا لا تتمتعان بالسلم والهدوء والتفاهم فحسب ولكن مستقبلهما مشرق أيضا . وهذا يشير الى أنه ليس هناك من سبب يدعو الشعوب الى الاعتداء او تدمير نفسها في حرب بسبب مشاكل يمكن حلها بالوسائل المتحضرة .

هذه هي الخطى الحازمة التي سوف نبذلها ، وسوف نكرس انفسنا بالتالي للصراع الرئيسي والحرص ضد العدو الأساسي لشعبينا والبدان النامية وهو الفقر ، الفقر الذي يمنعنا من أن نتقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والابعاد الحضارية الانسانية .

ولقد أوردنا هذه الاشارات الى علاقاتنا مع شعب هايتي وحكومته ، لأن أحد اشكال سياستنا الحالية يتفق مع معايير السلم الدولي الذي جاء النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يطالب بالمحافظة على السلم والتعايش السلمي والانفراج والحل السلمي للمنازعات والخلافات ، بحيث يتفوق الحوار وهو الأسلوب الأحسن والأكثر فعالية التي يتعين على الدول أن تتبعه فيما بينها فسي هذا العقد .

وفي هذا الاطار ، فقد أحرزنا تقدما في بعض المجالات ، ولكننا فشلنا في مجالات أخرى والآن هناك أكثر من سبب لم يكن موجودا من قبل لكي نتصرف بمثل هذه الطريقة لأن الارهاب الدولي بأشكال عديدة قد أدى الى اضطرابات تمس النظام العام الدولي مما يخلق موقفا خطيرا يتميز بمعارضة حقوق الانسان . وينبغي ان نتفادى حربا نووية يؤدي اليها سباق محموم للتسلح وانتشار اسلحة التدمير الشامل الذي يؤدي الى رعب هائل يجثم بشكل دائم على مستقبل السلم . وعلينا أن نلاحظ بكل تأكيد ان الارهاب بدلا من أن يقل قد أخذ يتزايد خطورة ويكسب أرضا في مناطق حساسة جدا وهذا سبب لقلقنا البالغ ونظرا لأسباب معنوية واجتماعية ، فقد أخذ يزداد كثافة مما يدفعنا الى بذل جهد مشترك للقضاء على العنف عندما يمد رأسه في أى مكان ويخلق تهديدا للدول نفسها .

وفي الأعوام القليلة الماضية ، فقد شهدنا تصاعدا لأبشع اشكال الارهاب العنصرى . ان وفد بلادى يشير الى الاغتصاب لاغراض الاستغلال الاقتصادى . وفي كثير من الأحيان تكون الحجة هي الكفاح من أجل الحرية ، ولكنه ليس الفرض الحقيقي ، انه من أجل المال فقط . وهذه جريمة دولية لا يمكن تبريرها ولا يمكن ان تبقى دون عقاب . ان بلادى قد اختبرت بمثل هذه الاحداث . ان العزلة تشكل عودة الى الوحشية التي كانت طابع العصور الوسطى والى الظلم ، وتشكل تحديا وتهديدا لبلدنا ولنظمتنا .

لقد خضنا تجربة هذا الشكل من اشكال الارهاب الذى يستخدم القبض على الرهائن واحتجازهم كأسلحة ، وهم ضحايا أبرياء لا يملكون الدفاع عن أنفسهم . ولحسن الحظ ، فان هذه التجارب لم تمس كرامتنا الوطنية ، وخرجنا منها دون أية إساءة للدماء ، وكان من الممكن ان يكون الوضع مختلفا اذا لم تتدخل الحكمة والعناية الالهية في الوقت المناسب .

يجب ألا نألو جهدا في ادانة هذا الموقف البغيض الذى تحتجز فيه أرواح بشرية منذ أممديويل في ايران لمجرد انهم ينتمون الى مؤسسة عمرها يمتد لمئات السنين ، وهي مؤسسة الدبلوماسية التي تتيح اقامة العلاقات القانونية فيما بين الدول ، تلك العلاقات التي بدونها يصبح العالم لا يمكن العيش فيه .

هناك مواثيق دولية تمنع وتجرم مثل هذه التصرفات التي أشير اليها هنا في الجمعية العامة . ومنذ عدة سنوات ، عندما كانت تختلف الطائرات ويتعرض ركابها للمخاطر ، اتفقت الجمهورية الدومينيكية والبرازيل على ان تلك الأعمال - التي تعد من الجرائم - يجب ان ينظر اليها على انها انتهاك للقانون الدولي نظرا لأنه يصعب اتخاذ تصرف وقائي ازاءها .

ان الارهاب الدولي وصمة ، وعندما نقول ذلك فاننا نقوله لأن علينا أيضا ان نقضي على بعض التجاوزات القانونية التي اتبعتها بعض الدول . ان وفدنا ليشارك وجهة نظر من يعتقدون بأن حقوق الانسان هي أمر مطلق . ان هذا أمر لا مجال لمناقشته ، فهو مازال في القانون الدولي . ان أحد الانجازات الكبرى في عصرنا هو ان تلك الحقوق هي جزء من القانون الدولي ، وان حقوق الانسان تنتهك في مثل هذه الصراعات .

لهذه الأسباب ، فان الجمهورية الدومينيكية تدعو الى القضاء على عقوبة الاعدام . ان هذا ينبغي ان يصبح معيارا من معايير القانون في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، كما يجب ان يكون مبدأ أساسيا في الاتفاقية الامريكية حول هذا الموضوع . فبينما هذا الشكل من اشكال العقوبة ممنوع بوجه عام ، فما زالت هناك بعض الاستثناءات ، وهناك دول مسموح لها ان تلجأ اليه في الصك الأمريكي . ان المنطق منذ أيام الاغريق قد علمنا انه ليس هناك أمور يمكن ان تكون ولا تكون نفس الوقت .

اننا نلاحظ بعين الرضا ان دستور بلادنا قد أرسى قواعد مؤسسية يجب ان تظهر في يوم من الأيام في كل المواثيق الدولية بشأن حقوق الانسان . في هذا الصدد ، فان دستورنا ينص على " عدم جواز انتهاك الحق في الحياة " . وكنتيجه لذلك يجب ألا تكون هناك عقوبة اعدام ، أو تعذيب ، أو أى عقوبة أو اجراء آخر ينلوى على فقد ان أو التقليل من السلامة الجسمانية أو رفاهية الانسان . ان هذه الفكرة تعزز الملاحظات التي تقدمت بها الجمهورية الدومينيكية فيما يتعلق بالاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان وهي :

" ان الجمهورية الدومينيكية ، عند توقيع الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان ، تأمل في ان ترى عقوبة الاعدام قد حرمت ، وأن يطبق هذا المبدأ بوجه عام في دول المنطقه الامريكية ، وبالتالي فاننا لانزال نتمسك بملاحظاتنا وتعقيباتنا التي تم التقدم بها بشأن مشروع الاتفاقية الذي وزع على وفود مجلس منظمة الدول الامريكية في ٢٠ من شهر حزيران / يونيه ١٩٦٩ " .

في هذا المجال من حقوق الانسان ، بالرغم من تجاربنا المريرة في الماضي المتعلقة بالحكم الديكتاتورى ، فان بلادنا حققت أهدافا ايجابية ، واننا سنستمر في العمل من أجل فرض سيادة القانون .

هذه الاعتبارات لن تكون كاملة الا اذا اعترفنا بأن تلك البلدان التي مازالت لديها مشاكل تتعلق بعدم كفاية مستوى التنمية لعدم توفر الوسائل الاقتصادية الكافية عليها ان تنهض بالتعليم الذى لا يمكن للديمقراطية بدونه ان تعيش . ان الحريات الخمس المعلن عنها في اتفاق المحيط الهادئ يجب ان تتحول الى حقيقة .

اذا ما حدث ذلك فعلى ان نعترف بأن الدول المصنعة ، أى الدول المتقدمة تماما ، والتي لديها قوى اقتصادية منظمة ، عليها واجب تقديم المساعدة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية الى البلدان النامية .

هذا يدعونا الى تذكر اعلان الجزائر . ونضيف انه يجب ان يكون بمثابة التزام وليس مجرد تعبير عن الاحسان أو الشفقة . ومما لا جدال فيه اليوم ان العلل الاقتصادية لدولة ما لها آثار على الآخرين لا يمكن تفاديها .

بالإضافة الى ذلك ، فان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تتفق مع بداية عقد جديد ، ولهذا معناه الخاص بالنسبة الى النظام الاقتصادى الدولى . كما ان له أهمية — بصفة خاصة — لدول العالم الثالث غير المنتجة للبترول ، مثل الجمهورية الدومينيكية ، التي بدأت حكومتها كفاحا واسع النطاق ضد الفقر بكل اشكاله يهدف الى اقامة مجتمع تحكمه العدالة الاجتماعية ، وتوزيع أشمل وأكثر انصافا للسلع المادية ، وتعزيز التمتع بالقيم الروحية التي تعتبر أساسية للكرامة البشرية والديمقراطية .

منذ أسابيع قليلة مضت ، عقدت الدورة الاستثنائية للرابطة للجمعية العامة لتتاول الاستراتيجية الدولية للنماء . ويحدونا الأمل في ان تقوم الدول المصنعة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، والدول الأوروبية بتأييد نتائجها . ان نتائج هذه المداولات وغيرها من المفاوضات الشاملة ، مازالت محل دراسة ، وذلك من أجل تنفيذ استراتيجية دولية جديدة في العقد الثالث للامم المتحدة للتنمية .

ان دول العالم الثالث تبني عليها على حقيقة ان التوزيع العالى للدخل غير منصف ، وان الجهود الداخلية تعاق على المستوى الدولى . وهذا نراه بوضوح في العلاقات التجارية الدولية . ان الحاجة الى الاصلاح تذهب الى أبعد من مجرد القيام بمفاوضات من أجل التوصل الى اتفاقية عامة للتجارة والتعريفات . ان نظاما للحصص ، ونظاما لاجراءات الحماية وأشكال مختلفة من القيود التي تؤثر على تصدير العديد من منتجات الدول النامية الى الدول المصنعة ، كل هذا يساهم في عدم المساواة في توزيع الدخل في أنحاء العالم مما جعل من المستحيل اقامة مستوى عادل للأسعار من خلال جهاز تجارى .

ان الدول المصنعة عليها ان تقتنع بدون أدنى تردد بأن استقرار اسعار السلع يمثل اصلاحا لا يساعد لها هي وحدها ، وانما يساعد أيضا الدول الأقل نموا . لهذا السبب فان الصندوق المشترك لتثبيت اسعار المواد الخام ، بالإضافة الى انشاء صندوق احتياطي للحبوب الغذائية ، سيكون مفيدا ليس فقط للدول المنتجة ، ولكن أيضا للبلدان المستهلكة من خلال استخدام أكثر رشدا للموارد وتعزيز لاستثمارات أكثر أهمية .

ان التذبذبات الحادة التي حدثت في أسعار السكر في السوق العالمية ، هي مثال بارز للصعوبات الرئيسية التي تسيء باستمرار الى اقتصاد دول مثل الجمهورية الدومينيكية . ان ذلك التذبذب صعودا وانخفاضا في الأسعار ، يخلق جوا من الاضطراب . ان اتفاقية السكر تعتبر وثيقة مليئة بحسن النوايا ، ولكن فعاليتها ما زالت في حاجة الى الكثير من التحسين ، وسوف يستمر ذلك الوضع قائما طالما خضع تحديد الأسعار للتلقائية والمضاربات . وفي ظل تلك الظروف ، فان اقتصادنا الذي يعتمد بقدر كبير على الصادرات ، يعتبر في حالة حرجة بوجه خاص ، مما يجعل من المستحيل التخطيط لمواردنا . وهذا الموقف يزداد سوءا بالنظر الى التضخم العالمي .

وبالتالي ، فان اعادة تمويل الدين الخارجي ، تعتبر مشكلة رئيسية بالنسبة لبلدان العالم الثالث والتي يصعب عليها دون ذلك الأمر أن تقيم المزايا التي يمكن أن تتحقق . ولكن من المؤكد أنه ستكون هناك ثقة أكبر في الأسواق المالية ، اذا قامت الدول الدائنة بتيسير الاقتراض منها . ان الدين الخارجي لـ ٧٥ بلدا ناميا لا تقوم بتصدير النفط ، قد ازداد من ٤٤ بليون دولار في ١٩٧٠ الى ١٤٦ بليون دولار في ١٩٧٧ ، وفي ١٥ دولة في امريكا اللاتينية فقط فان الدين قد ارتفع من ٢٣ بليون دولار الى ٧١ بليون دولار خلال نفس الفترة . وبما أن الديون الخارجية تزداد بشكل كبير ، فقد حدثت زيادة على نطاق واسع في القروض الخاصة . ونتيجة لذلك فقد ترتب عبء أكبر ومعدل أكبر للفوائد وفترات سداد أكثر قصرا . ان البلدان الصناعية ينبغي أن تقدم هنا عونا الى البلدان النامية في شكل هبات وقروض بشروط ميسرة .

ان التعاون الدولي من أجل الانماء يجب توسيع نطاقه الى مجالات أخرى هامة مثل التصنيع ، ونقل العلم والتكنولوجيا ، واستخدام أكثر رشدا للموارد الطبيعية ، والتوسع في الانتاج الزراعي ، والنهوض بالغذاء وحماية البيئة .

وعلى ذلك ، وحتى تكون جميع تلك المفاوضات مثمرة ، فمن الضروري بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا أن تحل مشاكلها الخاصة بالتضخم ونتاجها القومي الاجمالي . ان أقل البلدان تقدما يجب أن تتصرف ازاء عداة الدول والاقتصادى الدولي الذي يتميز باتجاهات وقائية ، وزيادة أسعار النفط ، والصعوبات التي تكثف التجارة الخارجية ، وزيادة الديون الخارجية . وجميع المشاكل التي تنطوى عليها تلك الأمور . وبالنسبة لبلدى ، فان قيمة وارداتنا من النفط هذا العام سوف تبلغ ٤٧٥ مليون

دولار ، وهذا المبلغ يزيد بنحو ١٧٢ مليون دولار عما كان عليه في عام ١٩٧٩ ، وذلك نتيجة حقيقة أن متوسط سعر برميل النفط قد ارتفع من ١٩٨٥ دولارا الى ٢٩١٣ دولارا ، رغم أن الاستهلاك قد استمر على نفس معدله بالمقارنة بالعام السابق .

ان سداد وإعادة دفع الديون في ١٩٨٠ ، سيكلفنا ٣٣٣ مليون دولار ، وبالتالي ، فان هذين الأمرين سوف يستوعبان ٨٦ في المائة من إجمالي دخلنا من التصدير الذي يتقدر بنحو ١٠١٠ مليون دولار .

ان حكومة بلادي ، تحت رئاسة الرئيس أنطونيو غوزمان فيرنانديز ، قد قامت خلال عامين بتنفيذ برنامج اقتصادي يهدف الى تخيير نمط تنميتنا ، واعطاء حوافز للانتاج الزراعي ولتربية المواشي ، على أساس النهوض بالتصنيع الزراعي . ومن المتوقع التوسع في برنامجنا لاجراء بدائل للواردات . فهناك حوافز للنهوض باستخدام المواد الأولية الوطنية ، وعند حاولنا تحسين الشؤون المالية العامة ، والقيام ببعض الاستثمارات ، والقيام بتركيز مماثل على التعليم والخدمات الصحية ، وتوفير القروض الزراعية ، والقيام بعمليات اصلاح زراعية نشطة . وكذلك انشاء الطرق وتدريب الشباب والقادة الاداريين . كما اننا نقوم بانشاء الطرق السريعة ، والمرافق الأساسية والسدود من أجل الري بهدف النهوض بالزراعة بمعدل متزايد . ولكن مشاكل ميزان المدفوعات والديون الخارجية لا تساعدنا على ذلك .

وهناك بعض الاحصاءات قدمتها الأمم المتحدة والمصرف العالمي ، تبين أن اثنين ونصف بليون من البشر أي نصف سكان العالم سيعانون من أمراض الأمعاء والجهاز الهضمي هذا العام بسبب أنهم لن يشربوا الماء النقي ، رغم أن مليوناً من الدولارات ينفق كل دقيقة على أسلحة الحرب . كما أن كثيراً من الدول تدمر أغذية صالحة ، بهدف الحفاظ على المستوى المرتفع للأسعار . وفي نفس الوقت ، فان أربعة أخماس البشرية يعانون من الجوع وسوء التغذية ، ولا تتوفر لهم الاحتياجات الرئيسية لمحيشتهم ، حتى على مستوى الكفاف .

وأود أن أكرر هنا ما سبق أن أدلى به الكثيرون من الأعضاء في هذه الاجتماعات بشكل أو بآخر ، وهو بالتحديد أن عدو السلام والمسؤول الحقيقي عن البؤس ، هو الظلم بأوسع معني لهذه الكلمة ، والذي يتمثل في سوء استخدام السلطة واستغلال الانسان لأخيه الانسان .

وفي العلاقات الدولية ، هناك معايير مختلفة بشكل واسع لبدء الحكم على الآخرين ، وهي تختلف عن تلك المعايير التي نحكم بها على أنفسنا .

ان وليم باودلر أمين الشؤون الأمريكية في اللجنة الفرعية للشؤون الأمريكية للجنة التابعة لمجلس النواب ، قد ذكر أفكار مورجنتاو عندما قال :

” ان المشكلة الحقيقية التي تواجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة ليست هي معرفة كيفية المحافظة على الاستقرار في وجه العملية الثورية ، ولكن كيفية خلق الاستقرار الناجم عن الثورة ” .

وفي بلادى ، فقد كان معدل النمو بطيئا ولكنه كان مؤكدا ، وذلك كنتيجة لثورة أصيلة تمت خلال مراحل ، وبالتالي فهي ثورة تمت من خلال التطور . فلدينا حكومة تحترم حقوق الانسان ، وليست هناك أية قيود على حرية التعبير ، عدا القيود القانونية . ان حرية الانتقال هي حقيقة ، وليس هناك من يعاقب على أفكاره ، وليس هناك منفيون ، وكل فرد له اعتباره . لدينا ان حياة نبي الحارديمقراطية حقيقية . وهناك حرية مطلقة في ظل النظام ، وبالتالي ، فقد خلقنا استقرارنا بأنفسنا وهو ما تحدث عنه مورجنتاو . ان لدينا حقوقا ، ولقد حصلنا على تلك الحقوق ، ونود ضمان استقرارنا . وعندما قبل السيد باودلر هذا الاستبدال وقال : ” كان هذا طبيعيا ولا مفر منه ” فان الأمر ينبغي أن يكون على هذا النحو ، فقد وضع بذلك عقارب ساعته على الزمن المناسب في التاريخ . ويجب أن تتم بعض السياسات الاجتماعية الاقتصادية والاصلاحات في الدول الديمقراطية من أجل تعزيز حقوق الأفراد . ان الاصلاحات لن تخدم هدفا نافعاً ، والتغيير لن يغير أى غرض ، اذا ما كان الأقوياء هم الذين يقررون أى نوع من المعاملة يقدم للشعوب المقهورة .

ان مأساة النفط ، تعد سيفا مسلطا فوق رؤوسنا ، وهي مشكلة يجب ان يعالجها من أسعدهم الحظ بحيازة النفط في اراضيهم .

اننا نحتاج الى اتباع مسلك جديد من أجل تحقيق العدالة والمساواة ، وان نظرة جديدة ضرورية في علاقاتنا التجارية .

وانا لم تصل السياسات الجديدة التي هي بالفعل حقائق فيما يتعلق بالجمهورية الدومينيكية الى نتيجة فورية ، فاننا نتعرض لرؤية قوى معادية متربصة دائمة تريد أن تمحونا بضربة من مخلبها .

وهناك بعض الديماجوجيين الذين يدعون أن الديمقراطية قد ولى عهدا في وظيفتها التاريخية وان الانتخاب وسيلة انتحارية .

ولكن شعوب العالم تعشق الحرية قبل كل شيء ، ولقد كون الانسان فكرة سامية جدا عن الحرية ، وقد كنا نحن ضحايا الطبيعة والخراب الذي صنعه من سبقونا ، ونعرف ثمن الحرية ولاننا نعرف ذلك الثمن فاننا على وعي بها . ان الانسان في بلدنا لا يدخر جهدا ، والحكومة تسعى الى انقاذ أقل الرعايا من الفقر والجهل والتعاسة والحزن .

ولكن طالما بقيت الفوضى الاقتصادية القديمة في بلد مثل بلدى حيث نجحنا بعد قرون من النضال في جعل ارادة الشعب محترمة ، فاننا لا نرى امكانيات حرية تصاحبها الصحة والتغذية والتوزيعات العادلة .

ولكي نستطيع التحدث عن توزيعات الثروة بصورة عادلة في بلدنا ، فانه ينبغي ان نتحدث عن التوزيع العادل للثروات مع البلدان الغنية .

وعلينا في النهاية أن نضع حدا لعدم التوازن القائم بين تنمية المشروعات وتنمية الموظفين . وعندما يستطيع العمال الافادة حقا من أرباح مؤسساتهم ، عندئذ تتحقق كرامة الانسان الحقيقية . ولا يمكن ان يكون هناك أخاء دون المساواة ، كما انه يندم حماس الانسان والشعوب في سبيل التضامن في أوقات البؤس أو الانتصار اذا لم تتوفر النية الحسنة والانصاف .

ولقد كان ارسطو يقول منذ حوالي أربعة قرون قبل الميلاد ، ان عدم المساواة هو دائما سبب الثورات . كما كان يقول ايضا ان عدم المساواة يتوفر عندما لا يتلقى ضحايا الثورات تعويضاً عن تضحياتهم .

ولكن يكون هناك عدم مساواة أيضا ، عندما لا يتلقى من يسهمون في استقلال الثروات المزايا ذاتها . ويكون هناك أيضا عدم مساواة ، عندما يحصل أغنياء بلد ما على الجزء الأكبر من ثروته عن طريق المضاربات ، وعندما لا يستطيع صاحب الثروات الافادة منها . ويكون هناك عدم مساواة ، عندما تتجاوز الفوائد الديون . ويكون هناك عدم مساواة ، وسينال عدم المساواة قائما ، طالما يعامل سائحونا كمتسولين في القنصليات الأجنبية التابعة لبلدان عديدة بينما يستقبل مواطنونا هذه البلدان عندنا بالترحيب الحار . اننا نحتاج الى سياسة قوية في مجال الطاقة ، كذلك السياسة التي واجه بها رئيسنا أزمة النفط . ولهذا السبب فقد بدأت الدراسات لتحويل محطات توليد الكهرباء الحرارية التي تستهلك النفط الى محطات تستهلك الفحم . وقد بدأنا دراسات لمعرفة كيفية استخدام نفايات القصب عن طريق الطاقة الشمسية ، لزيادة احتراقه وقدرته الطاقية . ونقوم الان بدراسة جدوى انشاء محطة توليد للكهرباء قوتها ١٠٠ ميغاوات ابتداء من الطاقة الشمسية ، كما تم الاسراع في اعمال التنقيب عن النفط في عدة مناطق . كما اننا نستفيد من الطاقة الشمسية ونطور استخدامات الطاقة المتولدة من المساقط المائية .

ان جميع هذه الجهود ، تستهدف تشجيع قيام مجتمع أكثر شبابا وعدلا ، ترتكز فيه الديمقراطية السياسية على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، والقضاء على الفوارق بين الأغنياء والفقراء ، وهذه هي أهم الاسهامات التي يستطيع بلدى المشاركة بها في النظام الاقتصادى الدولى الجديد وبصفة خاصة في منطقة البحر الكاريبي ، وهي المسرح التقليدى لتغييرات سياسية مفاجئة عديدة .

ونود اليوم أن نبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط الذى يعد في الواقع مركزا حساسا للنزاع ، وفي الشهور الاخيرة فان الصورة في المنطقة قد اصبحت اكثر قتامة . وبصفة ان الجمهورية الدومينيكية عضوا في الامم المتحدة ، فقد اشتركت في المبادرات التى أدت الى قيام دولة اسرائيل . وقد قام هذا الحدث التاريخي على اساس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الوارد في الميثاق . ونحن نشاطر الفكرة القائلة بأنه فيما يتعلق بالقانون الدولي ، فقد كانت تتوفر لدى اسرائيل جميع العناصر لخلق دولة .

وبوصفنا عضوا في مؤتمر شابلتيك الخايمي بمشاكل السلم والحرب الذي عقد عندما انتهت الدول الحليفة من الحرب العالمية الثانية ، وعندما كانت روح اتفاقات يالتا تسود الصعيد الدولي ، وهي تنص على النهوض بالعالم في نظام قانوني جديد ، فقد كانت الجمهورية الدومينيكية وقتئذ بالفعل مستعدة لمساندة التصورات الجديدة للعالم اكثر سلما .

ولقد سادت هذه الروح ايضا في مؤتمر سان فرانسيسكو وفي المداولات التي أدت الى توقيع ميثاق منظمتنا العالمية ، وهو ميثاق استطاع عن طريق المنظمة ان يبعد آفة الحرب الكليّة منذ عدد من السنين ، وساعد في الحفاظ على السلم .

ولذلك عندما يتحدث أحد عن حق اسرائيل في البقاء كدولة ذات سيادة ، فان هذا الحق نشأ من مبدأ حرية تقرير المصير للشعوب ولا يمكن ان نتفاضى عن الالتزامات التي تنشأ بمقتضى أحكام ميثاقنا .

ولهذه الأسباب ، فقد بذلنا تعاونا مقبولا مع اسرائيل عندما أريد التعرض لشرعية تلك الدولة .

وللأسباب ذاتها ، فان بلدنا يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني دون أن يقلل من حقه في الوجود كشعب مثل اسرائيل شارك في العمل العظيم من أجل السلام .

ويبدو لنا أن هذا موقف عادل ومشروع ، ونحن نعتبر ان الوسائل السلمية ينبغي أن تستخدم لتسوية الموقف في الشرق الاوسط . ولهذا الاعتبار ذاته ، فان بلدنا يعتقد أن اتفاقات كامب ديفيد قد شكلت خطوة هامة على طريق السلم في الشرق الاوسط في نطاق الاحترام المتبادل وسيادة القانون ، وتمكن من المصالحة بين الدول داخل حدود آمنة ودايمة ومضمونة .

ان الجمهورية الدومينيكية ، قد تمكنت من التغلب على الهجمات التاريخية واتبعت دائما سياسة محايدة تناسب البلد ان الصغيرة ولاسيما النامية في نطاق الديمقراطية والاستقلال والسيادة . ولا يمكن ان يفوتنا التذكير بأن افغانستان هي بلد عضو في الامم المتحدة ومن بلدان العالم الثالث الذي ننتمي اليه .

وانطلاقا من اعزازنا للسلام ، فاننا نعبر عن بالغ أسفنا لذلك الاضطراب غير الطبيعي السائد في ذلك البلد ، منتهكا قواعد القانون الدولي الاساسية ومتطلبات السلم التي هي الأساس في انشاء منظمة الأمم المتحدة .

وبناءً على ذلك ، فإننا نرى ان الوضع في افغانستان ينبغي ان يعود الى ما كان عليه من قبل بوسائل سلمية .

وللأسباب ذاتها التي تتفق مع المبادئ العالمية للأمم الحرة في العالم ، فإن حكومة الجمهورية الدومينيكية تأمل في أن تستطيع أجهزة منظماتنا التمكن في الوقت المناسب من أن توقف النزاع المسلح بين دولتين متجاورتين هما ايران والعراق ، وهما دولتان نضجتا عبر تجارب مئات السنين ، ونأمل في أن يؤدي هذا النضج الى منع حرب شاملة .
وهذه ملاحظات نسمح لأنفسنا بابتدائها بدافع من روح الحياد الدقيق .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أوجز القول ، أنه باسم حقوق الانسان وباسم المنظمة علينا التزام ببناء عالم أكثر عدالة في اطار السلم . وهذا هو ما قاله قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في سانتو د مينجو أقدم المواسم في امريكا :

” يجب علينا أن نبذل الجهد حتى لا نرى أطفالا محرومين من الغذاء الكافي ، دون تعليم أو تدريب ، يجب أن نضمن عدم وجود شباب يفتقر الى التأهيل المناسب ، أو فلاح دون أرض فير قادر على العيش في كرامة . يجب أن نواصل العمل حتى لا تساءل معاملة العاملين أو تنتهك حقوقهم . وحتى لا توجد نظم تسمح باستغلال الانسان للانسان أو استغلال الدولة له . يجب الا يكون هناك فساد ، يجب ألا يكون هناك من يتمتعون بكل شيء بينما آخرون ، دون ذنب ، محرومين من كل شيء ، يجب ألا تكون هناك أسر محطمة ، فير متحدة ، لا تلقى عناية من أحد ، وألا يوجد شخص لا ينال الحظ الكافي من حماية القانون . ان القانون يجب أن يحمي الجميع دون تفرقة . يجب ألا تطفئ القوة على الحق والقانون ، بل أن تكون السيادة لهما . يجب أن نضمن ألا تطفئ الاعتبارات الاقتصادية والسياسية على الاعتبارات الانسانية” .

السيد راشد عبدالله (الامارات العربية المتحدة) : بسم الله الرحمن الرحيم، السيد

الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل خطابي هذا أن أتقدم اليكم باسم وفد الامارات العربية المتحدة بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

انني على ثقة بأن خبرتكم وتجربتكم الواسعة في مجال الشؤون الدولية ، سوف تمكنكم من قيادة أعمال هذه الدورة بما يحقق الأهداف المرجوة منها ، كما يسعدني أن أشكر سلفكم سعادة السفير سليم أحمد سليم على الجهود القيمة التي بذلها في ادارة أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة والدورات الأخرى التي تلتها .

كما أنه لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة السيد ” كورت فالدهايم ” على الجهود التي يبذلها لزيادة فعالية منازمتنا وتميز دورها في حل المشاكل الدولية الراهنة . لقد رحبت بلادي في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة بسرور بالغ بانضمام جمهوريتنا زمبابوي الى عضوية منازمتنا . ولا يسعني اليوم الا أن أرحب بعضوية ” سانت فنسنت وجزر غرينادين ” في مجموعتنا الدولية .

لا يزال العالم ومنذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة يعاني الكثير من جـراة الأزمات الناتجة من حالات عدم الاستقرار والاضطرابات الدورية التي تعصف بالواقع الدولي فسي كافة مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث شهد العام الحالي مزيدا من مظاهر خرق ميثاق الأمم المتحدة ، متمثلة في التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للآخرين ، وفي استمرار عمليات العنف الدولي وحرمان كثير من الشعوب من حرياتهم الأساسية .

وفي ظل هذه الظروف الدولية تأتي الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة كفرصة لبذل المزيد من الجهود الفعالة في سبيل حلول جذرية لتلك المشاكل بما يغير الصورة القاتمة لعالمنا المعاصر .

وفي الوقت الذي حققت فيه أغلب شعوب العالم حرياتها السياسية لا يزال الكثير منهم — يخضع لتبعية اقتصادية حالت بينها وبين تحقيق تنمية ذاتية مستقلة ، الأمر الذي حرّمها بالتالي من إعطاء استقلالها السياسي مضمونه الاقتصادي ، أي أنه لم يعد بالامكان في ظل الظروف المعاصرة القبول بمبدأ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية تحدث كنتاج فرعي للنشاط الاقتصادي الذي يتم في الاطار الاقتصادي الدولي ككل ، مثل هذا النشاط يجب أن يعزز بشكل كبير قدرة البلدان النامية على تحقيق تنمية ذاتية وليست تنمية قائمة على التبعية .

ان قناعة العالم تتزايد كل يوم بضرورة تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد وتصحيح مساوئ النظام الحالي .

ان النظام الاقتصادي العالمي القائم يمثل علاقات دولية غير متساوية . فالهوة بين قدرات وغنى الدول الصناعية وبين الدول النامية تتزايد باستمرار ، وفي اعتقادنا أن الذي يساهم في توسيع هذه الهوة هو هيكل العلاقات الاقتصادية العالمية ، الذي يكرس عدم المساواة ويؤمّن بالتالي للدول الصناعية المتقدمة امتيازات على حساب الشعوب الفقيرة التي تمثل الأغلبية الساحقة .

لقد أدركت منظمنا الدولية تلك الحقيقة ، وهي أن السلام والأمن الدوليين لا يستتبان الا بوجود عدالة اقتصادية واجتماعية ، وقد ترجم ذلك الادراك منذ الدورة الاستثنائية السادسة في تبني مجموعة من القرارات الدولية تمثلت في الاعلان المتعلق باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . واعلان حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وفي غيرها من القرارات التي استهدفت

جميعها تصحيح الوضع الاقتصادي الدولي . وكخطوات مكملة تمت الدعوة لعقد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة بهدف تقييم التقدم المحرز في مجال تطبيق تلك القرارات واعتماد استراتيجية للعقد الدولي الثالث للتنمية واطار عمل لانجازها .

لقد كانت آمال البشرية معلقة على نجاح تلك الدورة وفي انجاز الأهداف التي عقدت من أجلها . الا أن تلك الامال أصيبت بانتكاسة بسبب الفشل الذي منيت به جهودها في مجال المفاوضات العالمية مما حال بينها وبين اكمال مهمتها ، وذلك بسبب تعنت بعض الدول الصناعية في مواقتها ، الأمر الذي أهدر الجهود المضنية التي بذلتها اللجان المتخصصة وفرق العمل ، مما أدى بالتالي ، الى ضياع فرصة تاريخية على المجتمع الدولي بأسره .

وبرغم ذلك فلنا مزيد من الأمل في أن تعيد تلك الدول النظر في مواقتها بما يفسح الطريق أمام الجهود الدولية لبدء المفاوضات الاقتصادية العالمية لتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين جميع الدول على أساس من المساواة والمصالح المشتركة ، ان أن نمو اقتصاديات تلك الدول نفسها يحتاج الى تعاون اقتصادي متساو مع دول العالم الثالث .

وفي الوقت الذي تتعثر فيه تلك الجهود ، لا يزال الاقتصاد العالمي يتعرض لجملة من القضايا تستدعي حلا عاجلا ، ويمثل التضخم النقدي أهمية باعتباره ظاهرة دولية خطيرة ، ورغم ان منشأه مرتبط باقتصاديات الدول المتقدمة ، الا أن آثاره السيئة تنسحب على بقية دول العالم ، وتعكس أبلغ الآثار على اقتصاديات الدول النامية . ومع الادراك بأن معالجة هذه الظاهرة يعتبر من اختصاص الدول المتقدمة ، ومن ثم فانه لا يمكن فرض أساليب معينة عليها ، الا انه يجب توافر عمل دولي لا يقف التضخم ومنع تحوله الى البلدان النامية .

ان موضوع الطاقة والبتترول بالذات ذو طابع متميز خاص يشكل أهمية بالغة على الاقتصاد العالمي ، وبسببه تتعرض الدول المصدرة للبتترول وبالذات العربية منها لهجوم لا يبرره ، يمارسه البعض ضدها ، بادعاء انها السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية . ان تلك النظرة بلا ريب تنقصها الشمولية ، بنظرها الى الموضوع من جانب واحد . والذي أود ان أؤكد عليه مجددا وأمام هذا المحفل الدولي ، ان بلادنا باعتبارها دولة منتجة للنفط عملت ما في وسعها لأجل استقرار الوضع الاقتصادي العالمي .

اننا ندرك بقناعة تامة لبيعة الدور الرئيسي الهام الذي يلعبه البترول في الاقتصاد العالمي ، ولقد ترجمنا تلك القناعة بالتزام مسؤول تمثل في قيامنا بانتاج البترول بمعدل يفوق حاجتنا الفعلية ، تضحية منا لأجل استقرار الاقتصاد العالمي وتجنبه التعرض للنكسات ، غير أن ذلك يقابل بالتبذير في الاستهلاك تقوم به الدول الصناعية ، مما يجعل البترول سلعة نادرة ، تحكمت الشركات الأجنبية في اسعاره ، الأمر الذي ضاعف من أرباحها ومن ثم أرباح حكوماتها ، مما دفع دول البترول بالضرورة الى حماية مداخيلها . اننا نفترض من الآخرين تقدير ذلك بمسؤولية مماثلة ، والقيام بترشيد استهلاك الطاقة وتلووير البحث عن مصادر بديلة للبتترول ، كي تتضافر جهودنا جميعا للتغلب على مشاكلها .

شهد العالم في الآونة الأخيرة امعالا بمثابة تهديد للسلام الدولي تمثلت في عدم احترام البعض للتغير والتدخل في شؤونهم الداخلية ، الأمر الذي حال بينهم وبين حريتهم في تقرير المصير . ان مبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها يمثل في رأينا أهم المبادئ التي انشئت من أجلها هذه المنظمة ، وعليه يتوجب من الجميع احترام وتعزيز ذلك المبدأ ، بالكف عن التدخل في شؤون الآخرين .

اننا نعتبر ما يجري في بعض المناطق ، وبالذات في افغانستان خرقا لروح الميثاق الدولي ومبادئ عدم الانحياز المتمثلة في رفض كافة اشكال التدخلات الأجنبية أيا كان مصدرها وأيا كانت اسبابها . ومن ثم فاننا نطالب بانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية وترك الشعب هناك ليقرر مصيره بنفسه .

يشكل سياق التسلح مبعث انزعاج لنا لما يمثله من خلل فعلي على السلام والأمن الدوليين ، لقد بلغ التسابق في التسلح حدا رهيبا ينذر بأكبر العواقب ، ويهدد بتدمير الحضارة الانسانية ، ولا يخفى على الجميع مدى ارتباطه بعمليات التنمية الدولية والاقتصاد العالمي برمته . لقد استفد سياق التسلح مبالغ طائلة حرمت منها مجالات التنمية الدولية ، بالاضافة الى انه ساهم في زيادة التضخم العالمي ، وتقدر الدراسات بأن تلك المبالغ سوف تتجاوز خلال العام القادم مبلغ ٥٠٠ بليون دولار ، وهو بلاشك مبلغ يمكن استغلاله في القضاء على كثير من حالات التخلف والمرض والجوع ، تلك المظاهر التي تخيم على مناطق متعددة من العالم ، كما انه يمكن توليفه بنجاح لصالح عمليات التنمية الدولية .

وأمام هذه الحقائق يبدو من الضرورة بمكان دفع الجهود الدولية الرامية للحد من سياق التسلح الى الأمام . ويعرب وفد بلادى في هذا المجال عن أسفه الشديد لعدم الالتزام الكامل بتنفيذ الاستراتيجية الدولية في مجال نزع السلاح ، التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة التي كرست لقضايا نزع السلاح .

ان الجميع مطالب اليوم — خاصة الدول الكبرى — بضرورة ترجمة ادراك اخلار سياق التسلح ، الى عمل جدى يساهم في دفع الجهود الدولية نحو النجاح . ولا تزال الفرصة متاحة أمام الجميع لعمل المزيد من خلال المعقد الدولي الثاني لنزع السلاح ، والذي يبدأ العام الحالي ، لأجل التمسك بروح استراتيجية الحد من سياق التسلح . ولنا مزيد من الأمل بأن لا تأتي الدورة الاستثنائية القادمة والمقرر لها ان تتعقد في عام ١٩٨٢ إلا والجميع ملتزم بأهداف تلك الاستراتيجية .

ان وفد بلادى يراقب بقلق ما تشهده السنوات الحالية من تواجد عسكري متزايد للدول الكبرى في منطقتي المحيط الهندي ، مما يهدد أمن تلك المنطقة ويعرض سلامتها للخطر . اننا نشرك بقية دول المحيط وجميع الدول المحبة للسلام في نداءاتها بضرورة ابقاء تلك المنطقة بعيادة

عن مجال التسابق العسكرى ، والحرس على جعلها منلقة سلام . ومن هذا المنللق رحبت بلادى باعلان الامم المتحدة لعام ١٩٧١ المتعلق بالمهيل الهندى . كما اننا على أتم الاستعداد للتعاون فى انجاح المؤتمر الدولى المقرر انعقاده فى عام ١٩٨١ لأجل اعتماد الاجراءات المتعلقة بتلبييق ذلك الاعلان ووضع موضعه التنفيذ .

وتتعرض منلقة الخليج لتهديدات أجنبية متزايدة ، بالتدخل فى شؤونها تحت ادعاءات الحماية ، الأمر الذى يتنافى ومبدأ سيادة الدول على اراضيها ، وعليه يهتم على الجميع الكف عن التهديد بالتدخل باعتباره عملا لا يخدم السلام والأمن الدوليين .

ان بلادى تعتبر سلامة الخليج وأمنه مسؤولية اقليمية ، تعتبر من صميم سياسات دوله وحدها . اننا نراقب بقلق بالغ الأحداث الأخيرة بين دولتين اسلاميتين هما العراق وايران ، ويحدونا الأمل بأن تكفل جهود ومساعي رئيس جمهورية باكستان الاسلامية بالنجاح لأجل ايقاف الملاق النار . اننا نقدر للعراق اعلانه وقف الملاق النار استجابة للدعوة التى وجهها المؤتمر الاسلامى ، ونرجو أن يستجيب الاخوة فى جمهورية ايران الاسلامية لهذه الدعوة أيضا . ونأمل ان تؤدى تلك المساعي الى تسوية سلمية للمشاكل القائمة بينهما تحول دون استمرار سفك الدماء وهدر الموارد .

وفىما يتعلق بالقضية القبرصية ، فرغم ان حالة التوتر والتنازع بين الطائفتين لاتزال قائمة ، الا أن هناك بارقة أمل تشير بقرب نجاح الجهود الدولية الرامية لانهاء ذلك النزاع ، تمثلت فى موافقة الطائفتين على استئناف المفاوضات بينهما ، ان بلادى تؤيد تلك الجهود بما يسرع فى حل مسألة قبرص ويكفل سلامة ووحد ة أراضيها وعدم انحيازها .

لقد سجلت الجهود الدولية المتعلقة بقانون البحار تقدما مشجعا تمثل فى المنجزات الكبيرة التى حققتها الدورة الأخيرة التى عقدت فى جنيف ، ونأمل فى ان يسهل ذلك ، الطريق امام توقيع اتفاقية دولية نهائية تضع نظام قانون جديد ، يحكم استخدام واستغلال البحار والمحيطات بطريقة منصفة وعادلة .

يشهد الجنوب الافريقي انتهاكا لأبسط الحقوق الانسانية ، حيث لا يزال الانسان الافريقي هناك ، يتعرض للاحتلال ولأنواع شتى من التمييز العنصرى يمارسه نظام الاقلية في جنوب افريقيا ضد السكان الأصليين .

لقد جسد نضال شعب زمبابوى - ذلك النضال الذى توج بالاستقلال والحرية - رمزا حقيقيا لكافة الشعوب الافريقية ، كما أن انتصاره يعتبر حافزا لكافة الشعوب لبذل مزيد من الكفاح لنيل حقوقها . وبينما تستمر الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا في تطبيق سياسة الفصل العنصرى ضد السكان الأصليين هناك ، مما يشكل انتهاكا لروح الميثاق ، فهي أيضا تخضع اقليم ناميبيا لاحتلال غير شرعي ، متهدية بذلك الارادة الدولية ، بوضعها العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد ، بل تجاوزه الى قيام ذلك النظام بعدوان مستمر ضد الدول الافريقية المجاورة ، مسببا الكثير من الخسائر . وأمام هذا الواقع يصبح على المنظمة الدولية مسؤولية مضاعفة الجهود ، والرد بحسم على تلك التحديات ، وذلك بتطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق . ان بلادى ، أعربت مرارا عن تضامنها مع الشعوب في الجنوب الافريقي ، كما أنها قدمت الكثير لدعم حركات التحرير فيها . اننا ندين أعمال جنوب افريقيا ، ونجدد دعما لحركة " سوابو " الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ، كما أننا ندعو جميع الدول للكف عن تقديم الدعم والمساعدة لذلك النظام ، حتى تتمكن الارادة الدولية من ازالة كافة مظاهر الظلم هناك .

اسمحوا لي أن أنتقل للحدث عن منطقة تعاني من أعقد مشكلة يجابهها العالم في هذا العصر . ان منطقة الشرق الأوسط تمثل ، بلا شك ، بؤرة رئيسية لانعدام الأمن والاستقرار ، بسبب الأعمال العدوانية التي تمارسها اسرائيل ، والمتمثلة في قيامها باحتلال فلسطين وأراضي عدة دول عربية وعمرانها الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في أرضه ، وكذلك في قيامها بعدوان متكرر على الأراضي اللبنانية .

ان تلك الأعمال تشكل خرقا صريحا لأسس القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ، التي حرمت احتلال أراضي الخير بالقوة المسلحة . لقد دعت المنظمة الدولية في الكثير من قراراتها اسرائيل للكف عن أعمالها العدوانية وضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، واثاحة الفرصة للشعب الفلسطيني ليقرر مصيره ، غير أن تلك القرارات ذهبت ، وللأسف الشديد ، أدراج الرياح

نتيجة للتعنت الاسرائيلي الذي يلاقي الدعم من بعض الدول ، وبالذات الولايات المتحدة الامريكية . ان اسرائيل لم تكثف بذلك ، بل أنها لا تزال تمارس بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة لغرض تهويدها ، ويتم ذلك تحت ادعاءات باطلة يتمسك بها القادة الاسرائيليون ، كما أنها تنتهك باستمرار حرمة الأراضي اللبنانية .

لقد كان آخر ما قامت به هو ضمها للقدس واعلانها عاصمة أبدية لاسرائيل ، ذلك العمل الذي شجبه المجتمع الدولي من خلال قرار مجلس الأمن الأخير ، الذي أدان ذلك التصرف ودعا كافة الدول الى نقل سفاراتها من المدينة المقدسة . ولا يفوتني هنا أن أعبر عن شكر بلادي وثقدي لتلك الدول التي استجابت لذلك القرار .

لقد عبّرنا عن اهتمامنا ببيان دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة حول القضية الفلسطينية ، وكان أملنا أن يدل ذلك على وجود سلوك جديد في مفهوم تلك الدول حول طبيعة المشكلة . وبرغم أن التطورات اللاحقة أثبتت ، وللأسف ، خلاف هذا ، الا أننا على ثقة بأن تصحيح ذلك المفهوم سوف يتيح لتلك المجموعة دورا في حل القضية يتفق ومكانتها الدولية .

هناك بعض المحاولات تمارس خارج نطاق المنظمة الدولية ، وتستهدف علاج الحالة في الشرق الأوسط . وفي رأينا أن أية جهود تبذل بشأن هذه القضية يجب أن تتم ضمن إطار المنظمة الدولية ، ومن ثم ، فإن دولة الامارات العربية المتحدة لا زالت ترفض اعتباراتنا " كامب دافيد " أطارا لحل المشكلة ، وذلك بسبب تجاهلها لعدة أمور أساسية ، منها : حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، كما أنها تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لذلك الشعب .

وفي اعتقادنا أن عجز الزاوية لأي حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يتضمن الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني في فلسطين . اننا ندعو جميع الدول المحبة للسلام أن تتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني في صمودهما في وجه الاعتداءات الاسرائيلية ، كما أننا نطالب الولايات المتحدة الامريكية أن تكف عن تأييد أعمال اسرائيل العنصرية .

ان ما يتعرض له لبنان من اعتداءات متكررة على اراضيه لدليل قاطع على غريزة العدوان ،
 وحب التوسع واحتلال اراضي الغير بالقوة ، الذي تمارسه اسرائيل منذ انشائها . ان هذا يتطلب
 من المجتمع الدولي أن يعمل على ايقاف هذا العدوان .
 ان تجاهل المقررات الدولية يشكل ، في رأينا ، ظاهرة خطيرة لازالت تمارس في الشرق
 الأوسط من خلال تلك الأعمال ، ومن ثم ، من الضروري انهاؤها ، ويتوجب على المنظمة الدولية
 القيام بعمل رادع ، يتمثل في تطبيق العقوبات الواردة في الميثاق على الدولة المعتدية ، حتى
 نعيد لهذا المحفل الدولي كرامته واحترامه .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣